المالكي: اليابان ستقدم قروضاً للعراق بنحو ٧٥٠ مليون دولار لأربعة مشاريع جديدة

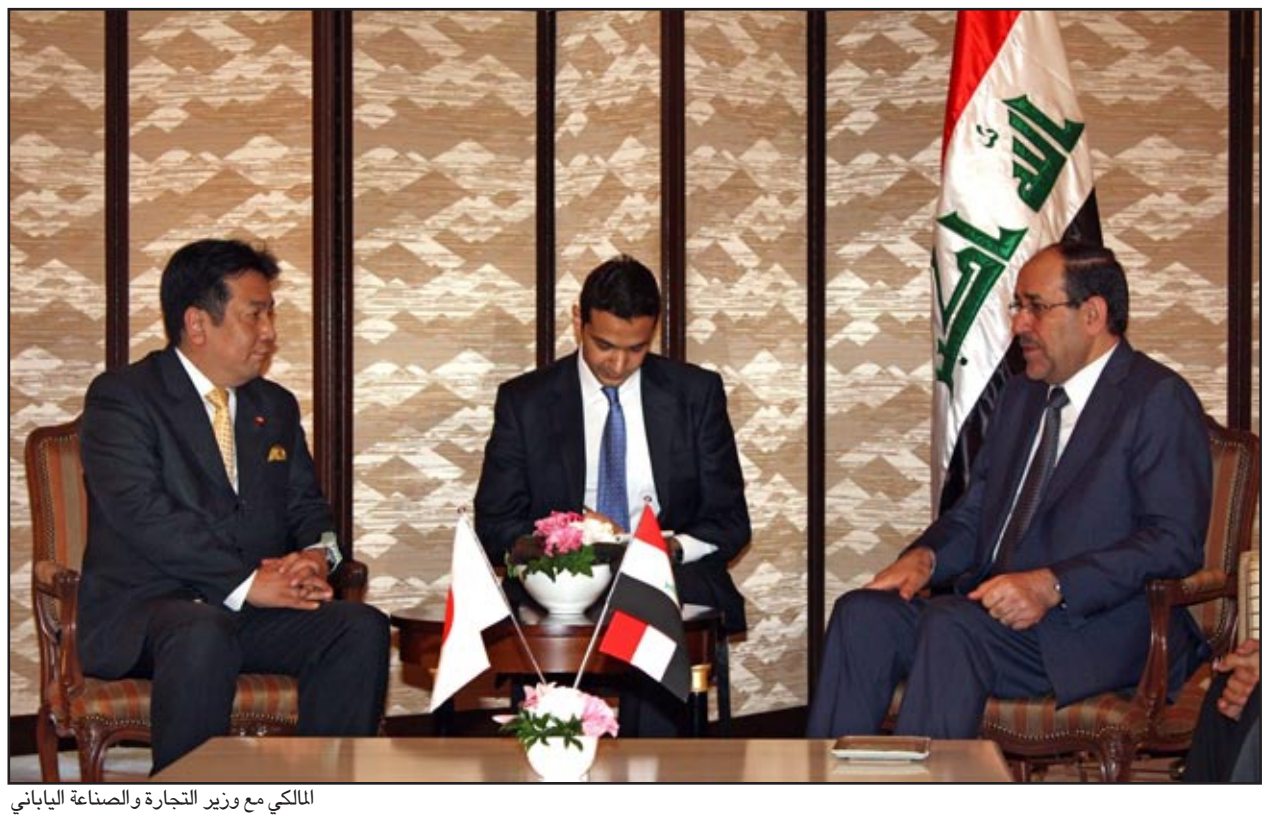

المالكي مع وزير التجارة والصناعة الياباني

بغداد/ متابعة المدى

أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي،امس الخميس، أن اليابان ستتخذ الخطوات اللازمة لتقديم قروض للعراق بنحو ٧٥٠ مليون دولار لأربعة مشاريع جديدة في مجال الاتصالات والنفط والصحة، فيما أكد أن تنفيذ هذه المشاريع الأربعة ستساعد في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتنمية الاكتفاء الذاتي للعراق.

وقال المالكي في بيان مشترك صدر، أمس، مع نظيره الياباني يوشيهيكو نودا، وحصلت المدى على نسخة منه، إن "رئيس الوزراء نودا أعلن أن اليابان سوف تتخذ الخطوات اللازمة لتقديم قروض بنحو ٦٧ مليار ين ياباني (٧٥٠ مليون دولار) لأربعة مشاريع جديدة في مجال الاتصالات والنفط والصحة في العراق"، مبينا أن "هذه المساعدة لا تأتي فقط مكملة لحزمة مساعدات القروض اليابانية التي تصل قيمتها الى ٣,٥ مليار دولار والتي أعلن عنها في المؤتمر الذي عقد في مدريد عام ٢٠٠٣ ، ولكنها ذهبت إلى ابعد من ذلك".

وأوضح المالكي أن "كلا الطرفين أكدا على أن الإسراع بعملية إعادة إعمار العراق ستتم من خلال تنفيذ المشاريع الأربعة والتي من شأنها المساعدة في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتنمية الاكتفاء الذاتي للعراق"، مشيرا إلى أن "العلاقات الاقتصادية الثنائية بين اليابان والعراق ستعززلا سيما في مجال الطاقة".

وكان رئيس الوزراء العراقي قام بزيارة رسمية إلى اليابان للفترة من ٢٠-٢٣ تشرين الثاني الحالي على رأس وفد رفيع المستوى، تلبية لدعوة من رئيس الوزراء الياباني يوشيهيكو نودا.

وأكد المالكي، في ٢٢ من تشرين الثاني الحالي، عن استعداد العراق لتذليل الصعوبات التي تعترض عمل الشركات اليابانية في البلاد، مشيرا الى نجاح البلدين في توقيع اتفاقيتين للاستثمار، فيما دعا طوكيو لتسهيل حصول الطلبة العراقيين على فرص دراسية في اليابان.

وغادر رئيس الوزراء نوري المالكي، في ١٩ تشرين الثاني ٢٠١١، إلى اليابان على رأس وفد رسمي ضم وزراء النقل هادي فرحان العامري، والصناعة أحمد ناصر الكربولي، والنفط عبد الكريم لعيبي، ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي رؤوف الأعرجي، ورئيس هيئة المستشارين ثامر عباس الغضبان، والمستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي، لبحث سبل تطوير العلاقات المشتركة ورفع مستوى التعاون على الأصعدة كافة لاسيما الاقتصادية، في زيارة تستمر ثلاثة أيام.

يشار إلى المالكي دعا، في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١، الشركات اليابانية إلى تكثيف حضورها في العراق، مؤكدا ضرورة رفع مستوى التعاون السياسي والدبلوماسي بين البلدين.

وكانت الحكومة العراقية أعلنت، في ٧ شباط ٢٠١١، أن الشركات اليابانية أعربت عن استعدادها لفتح مكاتب لها في العراق تمهيداً لتنفيذ مشاريع استثمارية، مشيرة إلى أنها ستشكل لجنة مشتركة لتوسيع التعاون المشترك في مجالات النفط والغاز والبناء، فيما شدد مساعد وزير الخارجية الياباني على أهمية دعم العلاقات التجارية والاستثمارية مع العراق

الزراعة: ارتفاع ملحوظ بكميات المياه الداخلة إلى البلاد

□ **بغداد/ متابعة المدى**

قالت وزارة الزراعة العراقية امس الخميس، إن مؤشرات وزارة الموارد المائية تؤكد وجود ارتفاع ملحوظ لكميات المياه الداخلة إلى العراق، مبينة أنها اتخذت إجراءات للتعامل مع شح المياه على أنها مشكلة قائمة.

ويعاني العراق من موجة جفاف نتيجة لشح الأمطار، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما دجلة والفرات، إذ يحمل العراق تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيبه من المياه نتيجة لإقامتهم مشاريع وسدود على النهرين.

وقال المتحدث باسم الوزارة كريم التميمي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "مؤشرات وزارة الموارد المائية تؤكد ارتفاع ملحوظ لكميات المياه الداخلة إلى العراق في الفترة الحالية، وهناك تنسيق بين وزارتي الزراعة والموارد المائية بشأن إدارة ملف المياه".

واوضح التميمي أن "وزارة الزراعة تتعامل مع شح المياه على أنها مشكلة قائمة، لذا التجأت خلال الفترة الماضية إلى الانتقال إلى تقنيات تضمن ترشيد استهلاك المياه عبر أنظمة الري بالرش والتنقيط". وكانت الحكومة العراقية السابقة قد أطلقت مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي بالبلاد في تموز يوليو ٢٠٠٧، تحدد سقفا زمنيا قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين.

ويؤكد مختصون اقتصاديون وجود ضرورة لإقرار مجلس النواب لقانون المجلس الوطني للمياه الذي قدمته وزارة الموارد المائية إلى مجلس النواب السابق بهدف معالجة أزمة الجفاف التي تعانيها البلاد.

البنك المركزي يعتزم إصدار عملة جديدة فئة ٥٠ ديناراً بعد حذف الأصفار

□ **بغداد/ متابعة المدى**

قال البنك المركزي العراقي إنه يخطط لإصدار عملة جديدة من فئة ٥٠ دينارا بعد حذف الاصفار أي ما تعادل قيمتها ٥٠ ألف دينار في الوقت الحالي. وجاء في معلومة نشرتها العديد من الوكالات والصحف قبل أيام أن البنك المركزي يعمل على إصدار فئة ٥٠ ألف دينار عراقي. بينما الفئة التي تحدث البنك عن إصدارها مستقبلا هي ٥٠ دينارا ويتم ذلك بعد حذف الأصفار. ويدرس المركزي العراقي منذ حزيران/ يونيو الماضي حذف الأصفار الثلاثة من العملة المحلية في محاولة للنهوض بقيمة العملة في التداول الخارجي والداخلي. وستضاف اللغة الكردية إلى العملة الجديدة إلى جانب اللغة العربية.

وقال نائب محافظ البنك مظهر صالح لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "البنك المركزي العراقي يعمل على إصدار عملة ورقية جديدة بعد حذف الاصفار وستكون من فئة ٥٠ دينارا وهي ما تعادل في الوقت الحالي ٥٠ ألف دينار".

وكان عبد الحسين العنبكي المستشار الاقتصادي في الحكومة العراقية قد قال في تصريح صحفي سابق في أيلول/ سبتمبر الماضي إن عملية حذف الاصفار ستزيد من ظاهرة غسيل الأموال.

وتعد فئة ٢٥ ألف دينار عراقي اكبر عملة في البلاد من حيث القيمة. وقال صالح إن القوة الشرائية لهذه العملة لا تتجاوز ٢٢ دولارا.

وأضاف صالح أن البنك المركزي يعمل أيضا على إعادة إصدار عملات معدنية لعدم وجود هذه الفئات في الوقت الراهن.

وكان البنك المركزي العراقي اصدر بعد سقوط النظام السابق عملات معدنية من فئات ٢٥ و٥٠ و١٠٠ دينار بعد انقطاع دام أكثر من ١٥ عاما.

وقال صالح "ستكون العملات الجديدة باللغة الكردية بالإضافة إلى العربية. ستتضمن العملات رموزا تعبر عن حضارة العراق وتنوع أطيافه". ويقول محللون اقتصاديون إنه نظرا للقيمة الواطئة للعملات المعدنية فان البنك المركزي قد سحبها منذ عام ٢٠٠٩.

ويقول المصرف العراقي للتجارة إن رفع الاصفار من العملة لن يؤثر على الاقتصاد. وترى وزارة المالية العراقية أن حذف الأصفار سيحرر الاقتصاد العراقي من القيود ويعزز قيمة الدينار في صندوق النقد الدولي.

وأبدى صندوق النقد الدولي في آب/ أغسطس الماضي دعمه للاقتصاد العراقي في حال قيامه بعدد من الإجراءات الاقتصادية من ضمنها رفع الأصفار الثلاثة من العملة المحلية.

ويعد الدينار العراقي هو العملة الرسمية في البلاد ويصدر من قبل البنك المركزي. وتبلغ قيمة الدولار الأميركي الواحد اقل من ١٢٠٠ دينار.

وتتلخص مهام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في البلاد ورفع مستوى قيمة الدينار العراقي ومعالجة التضخم في البلاد.

أنقرة تعد بغداد برفع المنع على هبوط الطائرات العراقية بمطاراتها

□ **بغداد المدى**

كشفت وزارة النقل العراقية امس الخميس، عن تلقيها رسالة رسمية من السلطات التركية تضمنت وعودا بسرعة حسم مسألة منع الطائرات العراقية من الهبوط في المطارات التركية، مبينة أن قراراها بشأن السماح للطائرات التركية بالهبوط بالمطارات العراقية جاء حفاظا على العلاقة بين البلدين.

وأعلنت وزارة النقل السبت الماضي عن أنها قررت منع طائرة تركية من الهبوط في مطاراتها رداً على إجراء مماثل من قبل السلطات التركية.

وتمنع السلطات التركية الطائرات العراقية من الهبوط في مطاراتها على خلفية ديون تبلغ خمسة ملايين دولار مترتبة على شركة النفط الوطنية العراقية (سومو)

وقال الوكيل الفني للوزارة بنكين ريكاني لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، "تسلمت الاثنين الماضي رسالة رسمية من السلطات التركية تضمنت وعودا بسرعة إنهاء مسألة المنع المفروض على الطائرات العراقية من الهبوط في المطارات التركية".

واوضح ريكاني أن "الجانب العراقي ونزولا عند رغبة العديد من الجهات قرر منح الأتراك الفترة الكافية لحسم الموضوع"، مبينا أن "العراق رفع المنع على الطائرات التركية لكن الجانب التركي لايزال يطبق قرار المنع تجاه الطائرات العراقية".

وكان العراق وتركيا قد وقعا العام الماضي على تمديد اتفاقية نقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية لـ١٥ عاما.

وينقل العراق النفط عبر الأراضي التركية من خلال خط كركوك جيهان الممتد بطول ٩٦٠ كيلومترا من أنبوبين متوازيين ينقلان أكثر من ٦٠٠ ألف برميل يوميا من النفط، من ضمنه نحو ١٥٠ ألف برميل من حقول إقليم كردستان، إلى ساحل البحر المتوسط حيث يجرى تفريغه في ناقلات.

وتحصل تركيا على دولار واحد لقاء كل برميل نفط ينقل عبر الأنبوب.

الاقتصادية البرلمانية: التخبّط سبب تأخّر عملية التنمية في البلد

□ **بغداد/ المدى**

دعا عضو اللجنة الاقتصادية والنائب عن /التحالف الوطني/ عبد الحسين عبطان الى ضرورة وضع الخطط الستراتيجية الدقيقة لتنمية الاقتصاد الوطني، مبيناً أن أسباب تأخرعملية التنمية الى السياسة الاقتصادية غير واضحة في البلد.

وقال عبطان في تصريح صحفي امس الخميس: أن السبب الرئيسي في تأخر عملية التنمية الاقتصادية في العراق يعود الى التخبط برسم السياسة الاقتصادية وفي وضع الخطط الستراتيجية غير الدقيقة، مما أدى إلى تلكؤ بعض الوزارات الاقتصادية والدوائر التابعة لها في عملهم.

وشدد عبطان على ضرورة وضع الخطط الستراتيجية الواضحة والمفهومة من اجل تنمية القطاعات الاقتصادية في البلد، مشيراً الى: ان العراق ما زال "مرتبكاً" بتعاملاته مع القضايا الاقتصادية نتيجة عدم الدقة برسم سياسته الاقتصادية التنموية. وأشار الى أن التصدير النفطي في العراق منذ سقوط النظام السابق ولحد الآن ليس بالمستوى المطلوب وبكميات محدودة، مؤكداً: من المفترض أن يتم تصدير كميات أكبر من النفط الى الخارج نتيجة ما يمتلكه العراق من ثروة نفطية كبيرة.

وذكر عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية أن العراق يمتلك المقومات والمستلزمات التي تجعل اقتصاده قويا ، لافتاً الى: أن نظامه السياسي مستقر وغير قائم على الملكية او الحكم المستبد بل نظامه ديمقراطي وهذا ما يعطي مؤشراً ايجابياً لتنمية الاقتصاد العراقي وتطوره.

وفي وقت سابق، بين عضو اللجنة الاقتصادية والنائب عن /ائتلاف العراقية/ قصي جمعة في تصريح(للوكالة الاخبارية للانباء): أن الاقتصاد العراقي مازال غير واضح المعالم "هل هو اقتصاد دولة ام سوق نتيجة لتخبط سياسته"، مشيراً الى: أن الحكومة الاتحادية ما زالت تعمل بالقوانين الشمولية التي كانت تعمل في النظام السابق.

منظمة دولية: العراق يفتقر إلى الشفافية بشأن حقول النفط

□ **بيروت/ آكانيوز**

قالت منظمة "أي تي اف" البريطانية المتخصصة في تنمية الشفافية في المشاريع النفطية إن العراق يفتقر إلى الشفافية في تعاملاته داخل الحقول النفطية.وكان العراق قد وقع عقودا مع شركات عالمية عملاقة في مجال الطاقة لتطوير ١١ حقلا نفطيا.

ورغم أن الحكومة العراقية توقعت وصول إنتاجها من النفط الخام إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧، إلا أن خبراء شككوا في وصول الإنتاج إلى ذلك الهدف، وقالوا إن سبعة ملايين برميل يوميا يعد رقما معقولا.

ولم يشرع العراق بعد قانونا ينظم شؤون النفط والغاز بسبب وجود خلافات بشأن إدارة الثروة النفطية، رغم أن واردات النفط تشكل ٩٥ في المائة من ميزانية البلاد المالية. وقال مدير المنظمة كيث ماريز لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "وزارة النفط تفتقر إلى الشفافية في تعاملاتها النفطية داخل الحقول التي تقوم شركات أجنبية بتطوير إنتاجها".

وأوضح أن "الوزارة لا تسمح لأي جهة إعلامية أو دولية مراقبة أو متابعة أداء الشركات العاملة على تطوير الإنتاج".

وأضاف ماريز أثناء تواجده في فرع المنظمة بالعاصمة اللبنانية بيروت أن "وزارة النفط لا تفصح عن المعلومات غير التجارية مثل احتساب الرسم الذي يسدد في حال إبرام عقود الخدمة والتي تتطلب وضع لائحة بالبيانات الصناعات النفطية داخل الحقول".

وتابع يقول إن "الوزارة لا تتمتع بالشفافية أيضا بشان الإنتاج اليومي للحقول النفطية وفرض الميزانيات والتقارير السنوية وتدقيق العائدات وتفعيل قانون تشاطر العائدات الذي يرسخ مفهوم الشفافية في المشاريع النفطية".

مؤتمر اقتصادي حول توظيف موارد البترودولار في البصرة

□ **البصرة/ متابعة المدى**

اقامت محافظة البصرة وبالتعاون مع رئاسة الجامعة مؤتمراً اقتصادياً حول توظيف موارد البترودولار حضره محافظ البصرة ورئيس هيئة استثمار البصرة ومسؤولون في الحكومة المحلية والدوائر الرسمية بالإضافة إلى أصحاب شركات القطاع الحكومي و الخاص وعدد من المهتمين بالشأن الاقتصادي في محافظة البصرة.

المؤتمر الذي اقيم في قاعة المركز الثقافي النفطي تضمن عقد جلستين احتوتا على بحوث تتعلق بموارد البترودولار حيث شارك في الجلسة الاولى الدكتور كمال البصري في بحثه الموسوم (اشكالية تطوير العملية السياسية وتخلف الاعمار والخيار الاستراتيجي لمحافظة البصرة) فيما شارك الدكتور رضا الشهرستاني ببحث عنوانه (الاستراتيجية الخاصة لمقترح تطوير استخدام ومنافع البترودولار في البصرة) وشارك رئيس جامعة البصرة الدكتور صالح اسماعيل نجم ببحث عنوانه (احتياجات قطاع التعليم العالي) وبحث للدكتور جواد كاظم لفته بعنوان (صندوق البصرة الاستثماري) وبحوث اخرى تضمنتها الجلسة الاولى للدكتور اسعد الاسدي ومدير عام البنك المركزي العراقي للمنطقة الجنوبية زهير علي اكبر وقسم التخطيط والمتابعة بالشركة العامة لموانئ العراق.

وفي كلمة له قال محافظ البصرة الدكتور خلف عبد الصمد ان المحافظة بحاجة الى وضع خطط حول آلية توظيف أموال البترودولار لصالح المواطن لاستغلالها للمشاريع الخاصة بالمدينة .

مطالبا مجلس الوزراء بتحويل الصلاحيات التي تتمتع بها الوزارات الى محافظة البصرة للإسراع في تقديم الخدمات الى المدينة وعدم العرقلة في إحالة المشاريع الخاصة لتقديم خدمات الى المواطن الذي يعاني من نقص الخدمات بسبب حكومة المركز.

وأضاف محافظ البصرة أن محافظة البصرة من أكثر المدن المنتشرة فيها حالات التجاوز إذ يبلغ عدد حالات التجاوز ٤٤ الف حالة حسب احصائيات وزارة الداخلية.

وأوضح رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمرمساعد رئيس جامعة البصرة الدكتور ساجد النور ان مشروع قانون البترودولار هو حق مشروع كفله الدستور العراقي حسب المادة ٢١ من الدستور منوها يجب أن تنطلق جهود استثنائية من اجل إعداد دراسات وخطط مرسومة من اجل إنعاش الواقع الخدمي وارتفاع المستوى الاقتصادي للمدينة.

وأكد رئيس جامعة البصرة الدكتور صالح اسماعيل النجم في كلمته ان الهدف الرئيسي من المؤتمر لتدارس الرؤى والأفكار لتوظيف أموال البترودولار بالشكل الصحيح لخدمة المواطن واستفادة معظم قطاعات المحافظة لبناء المشاريع بشكل صحيح بعيدا عن العراقيل التي تعاني منها المحافظة بسبب الوزارات المعنية بالأمر ، مضيفا ان جميع الاتحادات والقطاعات في المحافظة طرحت افكارها وقدمت الرؤى لحل مشاكل المحافظة من خلال استغلال اموال البترودولار.

وبين الباحث الدكتور يحيى حمود من مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة أن المدينة هي أكثر إنتاجا للنفط حيث تنتج اكثر من ٢ مليون برميل يوميا وتبلغ إيرادات المحافظة /٧٢٠/ مليون دولار سنويا مضيفا ان البصرة حازت المرتبة الأولى على مستوى إجمالي الحقول العرقية بسبة ٥٩٪ من إجمالي احتياط العراق موضحا ان هذه الإنتاجية من النفط والأموال التي تخص البصرة تساعد بإعادة اعمارها وتطويرها لان البصرة لديها ما يميزها مقارنة بباقي المحافظات غير المنتجة للنفط للحصول على اموال البترودولار.